أولويات البحث العلمي، مالا يسعنا السكوت عنه

مقدمة، وفيها المحدد الرئيس لأولويات البحث العلمي:

الحمد لله، وبعد:

فهذه العبارة: (مالا يسعنا السكوت عنه)، هي أول ما خطر علىٰ بالي حين قرأت إعلان منصة أريد عن الكتابة في أوليات البحث العلمي، فالرائد لا يكذبُ أهله، ونحنُ – أمةَ الإسلام – أصحابُ مشروع حضاري، نحمل رسالة إلىٰ البشرية كافة، وعلىٰ قدر وعينا للمشروع الحضاري، وللدور الرساليِّ المنوط بنا تكون التدابيرُ التي يلزمنا الأخذ بها للقيام بذلك، وهذا أولُ مُحَدِّدٍ لأولويات البحث.

المشروعُ الحضاري الذي فُوِّضَ إلينا تَنْفيذُهُ مساحته المكانُ كله، والزمانُ كله، والفئات المستهدفة به هي الإنسانُ أولا من حيث كونه إنسانا، فلا يخص جنسا ولا لونا ولا لسانا، وكل النماذج التطبيقية – التي وقعت للنسخة النهائية التي تم اعتمادُها من هذا المشروع الكبير– إنما تمثل حالةً من حالات التطبيق لبعض مراحل المشروع، أحسنَ بعضُها الأداء فكان نموذجا يحتذىٰ، وقصّرَ بعضُها الآخرُ عن المطلوب فكان في قصوره علىٰ درجات متفاوتة، فمنه قصورٌ يُغْتَفَرْ، ومنه ما فيه تذْكِرَةٌ ومُعْتَبَر.

المشروع الإسلامي لا يقبل الاختزال:

وعلىٰ هذا فمن سمات هذا المشروع الحضاري أنه لا يصلح اختزالُه في بعض صور تطبيقه مهما عظمت، سيانِ كان التطبيق في دولة، أو مجتمع، أو جماعة دينية، أو حزب سياسيٍّ، أو غيرِ ذلك مما

جرت عادةُ الناس علىٰ المجادلة والخوضِ فيه بالتحيز لبعضه دون الآخر، أو بالجنوح لمصادرة الحقّ غُلُوّا كما يُشاهدُ في طوائف كثيرة.

الإنسان محور المشروع، ولا يخصه وحده:

ومن سماتِهِ أنه لا يخصُّ الإنسانَ وحده، لكن الإنسان فيه محورُ التكليف، وما من شيء في هذا الكون، من جانٍّ أو طيرٍ أو دابّةٍ في الأرض، أو نبات أو جمادٍ إلا وفي هذا المشروع ما يخصُّهُ حِفظاً واستِثْماراً، في تكاملٍ لا نظير له ألبتةَ في المناهج التي عرفتها الإنسانيةُ عبر تاريخها الطويل، بل إن منهجه في ذلك وما انطوىٰ عليه من فرائد التنبيهات والإشارات ليصلُح أن يكون ملهِماً لمثل ما بات يُعرف اليوم بالتنمية المستدامَةِ ونحوها من العلوم والمعارف التي ينبغي أن يكون المقصودُ الأولُ منها رُقيّ الإنسان وعمارة الكونِ.

اجتماع الثبات والمرونة مع قابليته للتطور:

ومن سماته قابليّتُهُ للاتساع والتطور مرحلة بعد مرحلة، وقابليته للتشكيل وفق المطالب والحاجات التي يقتضيها دور الإنسان في عمارة الأرض، والملحظ المهم هنا أن هذا الدور ثابت موفور الأدوات واضح الهدف، موجود منذ وجد الإنسان علىٰ وجه الأرض، ولا يزال باقيا ببقائه، فهو مَرِنٌ في التشكل والاتساع، ثابت في القوانين والقواعد.

الوعي بالمشروع، ضرورةُ الوعي والمقصود به:

الوعيُ بهذا المشروع الكبير، حجمه، أبعاده، أهدافه، أدواته، مساحاته، وعيٌ ضروري لا يسع البحثَ العلميَّ إخراجَهُ من الأولويات، فعلىٰ قدر الوعي يكون السعي، وعلىٰ قدر الهدف والإيمان به تكون قوة الانطلاقة.

الوعي المقصود هنا، لا يكفي فيه تأليفُ كتاب، ولا تحبيرُ مقالة، ولا نظمُ قصيدةٍ جزلة الألفاظ والمعاني، ولا خطبَةٌ تُلْهِبُ حماسَ الجماهير، كل ذلك مطلوبٌ، وعلىٰ العين والرأس، لكن الوعي المقصودَ في الأساس هو الوعي الذي يمرُّ بمراحل طويلةٍ من البناء، يبدأ بولادة الإنسان، فيبني عقلَه وفكرَه ونفسَه كما يبني صحته وجسده، ولا ينتقل به من مرحلة في البناء إلا وقد أحكم التي قبلها، فيرتقي به ليؤهله للدور المنوط به، أيا كان هذا الدور كان حاضرا قادرا علىٰ أدائه، سادّا للثغر الذي وُسّدَ إليه، كما يشير إليه قول نبينا صلىٰ الله عليه وسلم: (إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقة كان في الساقة)، وفي هذا المعنىٰ الذي يشير إليه الحديث تنبيه علىٰ معنىٰ البناء الجمعي أيضـًا، فبناء الوعي لا يكفي فيه وعيُ الفرد بدوره فحسب، بل لا بد من وعيه بموضعه من المجموع، وبتكامل دوره مع غيره، ولا بد من استعداده لأداء ذلك كله.

رجل الدولة القائد، ورجل الأمة الفاعل:

إن هذا يحتم علينا جملة من الأبحاث والدراسات التي تتصدر القائمة، فنحن بحاجة إلىٰ رجلين: رجل الدولة القائد، ورجل الأمة الفاعل:

فأما رجل الدولة القائد، فيحوجُنا إلىٰ جملة من المباحث عن معنىٰ القيادة، وصفات القائد التي يجب توافرها في الشخص ليستحق تفويضَ الأمة له بالقيام علىٰ شئونها، وما الذي له وما الذي عليه، ومن الذي له أهليةُ التفويضِ، ومن الذي له حقُّ انتزاعه منه وتفويضُ غيره، رعايةً لمصالح الأمّة الكبرىٰ، في غير إعناتٍ يُضيق علىٰ الأمة سبل النهوض والرقيِّ، ويفتح الباب للمستبدِّ وتمكين الخارج من الداخل، ومن غير تساهُلٍ يفتح باب الفتن والأهواء، والجري وراء المصالح الشخصية، ويجعل من الأمة نهبا لكل طامع.

إدارة الأمة والدولة:

من أولويات البحث التي تفرض نفسها في هذا المقام، شئون إدارة المجتمع والأمة والدولة، وطرق صناعة القرارات، مع ضرورة التطرق إلىٰ المصالح الكلية التي ينبغي مراعاتها أثناء اتخاذ القرار، وعلىٰ رأسها وحدة الأمة، ووحدة أهدافها، ووحدة مصيرها، خاصة في عالم تداخل بعضه في بعض، وتقارب الزمان والمكان فيه إلىٰ حد تضاءلت المسافة فيه بين المحيط والمحور، وأضحت قوة المشروعات فيه في قوة طرحها وجرأته، وفي متانة أجزاءها وتماسكها.

من كُبْرىٰ التحديات:

أمامنا هنا تحد كبير، فنحن من جهة نحتاج إلىٰ قوة التدابير والطروح في صناعة القرار واتخاذه لنمنع خرق السفينة التي تُقِلّنا، ومن جهةٍ فصناعة القرار وإن كان مضطرا لمراعاة مقتضيات المرحلة التي يمر العالم الإسلامي بها، إلا أنه ينبغي أن يراعي أيضا أن هذا الحالَ عارض مؤقت، وأن الخطة الكبرىٰ تقتضي الخروج من الأزمة إلىٰ استعادة العافية وصولا إلىٰ قيادة المشروع الحضاري الكبير، فكثير من الأبحاث التي تقدم في الجامعات لا تزال تقوم علىٰ الوعي المذهبي الأكاديمي كما يظهر عند التأمل في شروط قبول الأبحاث، وهذه درجة دون المطلوب من الوعي، قد تغتفر في هذه المرحلة باعتبار الأمر الواقع، لكن لا يمكن أن تغتفر في المراحل المتقدمة الأخرىٰ.

الأمة الواعية، والقيادة الراعية:

الدولة قيادة راعية، وأمة واعية، الأولىٰ ترعىٰ المصالح الكلية وتستثمر طاقات الأمة علىٰ أحسن الوجوه، وتعي الثانية دورها الحضاري حتىٰ يصير الوعي جبلة لها دافعة إلىٰ الحركة والعطاء، وهذا أحوج ما يكون إلىٰ إعادة النظر في مناهج التربية والبناء، وهو مدخل آخر مهم لأولويات البحث العلمي.

كيف نقيم مناهج التربية والتعليم؟:

تقييم مناهج التربية في أمة من الأمم يكون بأمرين:

- **بما تثمره تلك المناهج من تماسكٍ في لُحمة المجتمع**
- **وبما تُصَدِّرُهُ إلىٰ الأمم الأخرىٰ من القِيَمِ الأخلاقية التي تخدم المجتمع الإنساني**

وحيث وُجد خلل في واحد من هذين فثمة خلل في مناهج التربية والتعليم، فالتربية شجرة تُغرس، ويتعدها الزارع حتىٰ تثمر، فإذا غاب عن الزارع ما أخطأ فيه وقت الغراس والتعهد، دلّهُ وقتُ الحصاد عليه، ومن الحكمة والعقل حينئذٍ استدراك الاصلاحات مع بداية كل موسم جديد، وكلُّ جيل من أجيال الأمة والمجتمع موسمٌ جديد يتعين علينا أن نستدرك فيه ما فاتنا في الموسم الذي قبله.

العناية بالكليات تكون علىٰ مقدار المشروع:

من الأولويات البحثية التربوية المتعلقة بهذا المضمار العنايةُ بالكليات وتقريبُ مادتها للناس، وتدريبُهم علىٰ تطبيقها في الحياة العملية، لأن الانشغال بالجزئيات والإغراقَ في التفاصيل مع إهمال الكليات مضيعةٌ للجهد والثمرة، وغيبوبةٌ عن التصور الكلي للمشروع الحضاري يُنْسىٰ معه الهدفُ وتضيع معالم الطريق.

العناية بالأصول قبل الفروع، وإصلاح الكليات قبل الجزئيات، والبدء بمكامن العلل، استراتيجية لا يمكن التخلّيَ عنها، وأهمها الأصول والكليات الفكرية والمنهجية لأنها العامل المهم في تفاعل المجتمع وبناء المشاريع الأممية، والعقل الجمعي كعقل الفرد، إذا لم يُسَرّحْ في بدايات نشأته وتكوينِهِ في المساحات التي سرحه الشرع فيها ظل ضعيفَ الإدراك، قاصرَ النظر، عسيرا عليه الخروج عما ألفه واعتاده.

أمران ضروريان: تنقيح مناهج البحث، وتدريس أخلاقيات البحث:

قبل ذكر أمثلة من واقعنا للانشغال بالجزئيات عن الكليات لا بد من تنبيه مهم يتعلق بمناهج البحث نفسها، فإن مناهج البحث مع نشأة كثير منها في بلاد الشرق، إلا أنها في صورتها الحديثة التي نُقِلَتْ عَن الغرب قد شابها فلسفة الغرب وثقافته، فلا بد من دراسات تعرضها علىٰ محك النقد، لتستخلص منها ما يناسب ديننا وقيمنا وثقافة مجتمعاتنا، ثم نضيف إليها ما يزيدها قوة وإحكاما.

أخلاقيات البحث العلمي حتمٌ علينا النظر فيها أيضا، بل ينبغي أن تُدَرِّسَ مناهِجُنا أخلاقَ البحث، كما تدرسُ مناهجَ البحث، ليست الأخلاقَ المشتركة بين الأمم في مضمار البحث العلمي فحسب، بل الأخلاقَ التي تتناسب مع ديننا ومع رسالتنا التي أمرنا بإيصالها للعالمين، وهذان الموضعان، مناهجُ البحث، وأخلاقياتُ البحث يحتاجان إلىٰ تفصيل كثير، لكنني أجتزئ هنا بالإشارة عن تطويل العبارة.

أما مسألة الكليات فإن المُحَدِّدَ الأول لها هو الانطلاق من المشروع الحضاري الذي تقدمت الإشارة إليه، فإن مساحة الكلي تتناسب طردا وعكسا مع تصور مساحة المشروع المستهدَف، وكلما ارتفع الإنسان عن المؤثرات التي تحيط به بما يكتسبه من علوم ومعارف وخبرات واطلاع علىٰ تجارب الآخرين وآرائهم كلما كان أقدر علىٰ تصور الكليات بعيدا عن التحيزات التي تحجم مساحاتها.

رجل الحزب ورجل الدولة، الوعيُ الضروري:

ملاحظة الفارق بين رجل الحزب ورجل الدولة أداة لفهم هذا الموضع، وربما كان فشل قائد الحزب في قيادة الدولة مؤشرا يوجب هذه الملاحظة، ذلك أن دائرة نشاط الإنسان وممارساته من أهم ما يشكّل عقل الإنسان ووعيه، فإذا احتيج إلىٰ انتقاله إلىٰ دائرة أوسع تعسر عليه إن لم يكن لديه استعداد مسبَقٌ لذلك، لا استعداد تكليف فقط، بل استعدادَ أداءٍ واستجابة لمطالب المراحل الجديدة، جامعا بين مرونة الأداء والقدرة علىٰ التقييم والتقويم، وهذا كما ترىٰ لا يمكن تركه للصدفة وضرَبات الحظوظ، وليس هو عملَ فردٍ ولا بضعة أفراد، ولا نافلةً يُتسَلّىٰ بها من قبيل الترف العلمي، بل هو خطة المسيرة في المشروع الحضاري الكبير، خطةٌ تُهَيّأُ لها الأُمّةُ كما يُهَيَّأُ لها القادةُ، وهذه الخطة مشروع علمي ثقافي تربوي، علمي في إطاره البحثي الأكاديمي، ثقافي ينبغي أن يتحول إلىٰ ثقافة مجتمعية، تربوي لا بد أن يعالج النفس والفكر والممارسة والتطبيق.

وليست صناعةُ رجل الأمة الفاعل بأدنىٰ من صناعة رجل الدولة القائد بحال، لأن رجل الأمة الفاعل يعني باختصار الأمةَ الفاعلة، الأمةَ بجميع فئاتها، الأمةَ بطاقتها الإنتاجية في جميع مستوياتها فكرا وعملا وعطاء، لأن الأمة إن لم تكن فاعلة مهيّأَةً للتعامل مع كلِّ مرحلة من مراحل المشروع الحضاريّ بما تقتضيه تلك المرحلة كانت عائقا عن الأداء، وإن كانت القيادة أهلا لذلك الانتقال.

جنايات التقليد علىٰ الكليات الخمس:

أقرب الأمثلة الموضِّحةِ لما سبق الآثارُ التي خلّفها الجمودُ والتقليدُ بين المتأخرين من أتباع المذاهب الكلامية والفقهية خاصة مع القول القائل بسدِّ باب الاجتهاد، وقد امتدت هذه الآثار إلىٰ كثير من مناحي الحياة منذ أن ظهرت الدعوة إلىٰ التقليد وسد باب الاجتهاد، وكان تتبع آثار التقليد فيما مضىٰ يحتاج

إلىٰ مزيد نظر وإعمال فكر، لكنها باتت أكثر وضوحا وتجليّاً مع تسارعِ عجلةِ الحياة وتطورِها، ومع تنامي العلوم والمعارف وبلوغها حدا من الكثرة جعل مراكز الرصد العالمي للبحوث العلمية والدراسات تشير إلىٰ تضاعف النتاج العلمي العالمي مرة كل شهرين ونصف الشهر تقريبا، ولا شك أن هذا القدر من العلوم والمعارف يحتاج إلىٰ سرعة في التفاعل وقدرة علىٰ الاستثمار لا يتناسب معهما الجمود والتقليد، بل لا بد من الاجتهاد المنضبط المحقق للمقاصد الكبرىٰ للمشروع الإسلامي.

المشكلة لا تنحصر في هذا المثال، وليست المشكلةُ أيضا في الجدل الذي لا ينتهي حول المسائل الكلامية والفروعات الفقهية بين مقلدة المذاهب، ولكن في أثر ذلك علىٰ تشكيل العقل ورسم منظومة الفكر عامة، ومن ذلك العقل الجمعي، وفي أثره علىٰ تشكيل الوعي بين الخاصة والعامة، وفي أثر ذلك علىٰ الاستعداد والقابلية للتفاعل مع المتغيرات كما يقتضي ذلك تجددُ الحوادثِ وتطَرُّق النوازل، وهذا الإشكال الذي وقع في معترك الحياة الفقهية وقع في جميع نواحي الحياة تقريبا.

أنواع التقليد التي تبني المجتمع السد:

لا يبدو ثمةَ فارقٌ بين تشكيل العقل ومنظومة الفكر الذي يفرزُهُ الجمودُ الفقهي، وبين الآخر الذي يفرزُه الجمودُ المذهبي أو الحزبي أو السياسي أو الفكري أو غير ذلك من مُفْرَزاتِ التقليد، فإنها جميعا تلتقي في المحصِّلَة علىٰ تكوين (المجتمع السدِّ) الذي لا يستجيب للتغيير ويقف حائلا دونه، أو يتّحَكَّم في مساره – علىٰ أحسن الأحوال – إن وجدَت القيادة التي تنشدُ التغيير.

الاجتهاد بشرطه:

وليس هذا دعوةً لفتح باب الاجتهاد يقتحمه من يشاء، فإن هذا قد أفرز إشكالا آخر علىٰ النقيض من الإشكال الأول، فنشأ عنه عقل الانفلات الذي لا يأبه بالقواعد ويتطاول علىٰ الأصول، وتشَكّل معه

وعيٌ زائف، وجرأةٌ علىٰ الخوض في الحوادث والتفاعل مع النوازل جرّت علىٰ الأمة أثقالا إلىٰ أثقالها، وزادتها مشقة وعنتا.

منهج بناء العقل والوعي:

من الضروري إعادة تشكيل المنهج الذي يبني العقل والوعي بما يتفق مع المشروع والهدف، وإلا يقم البحث العلمي بهذا الدور ظلتْ المسيرةُ مضطربةً بين خُطّتي الإعنات والتفلت، وهما الخطتان اللتان نعيش آثارَهما إلىٰ اليوم، ومن أخطر هذه الآثار فقدان الثقة بين جماهير الأمة والقيادة في الخطتين، في خطة الإعنات حيث قصرت آلة التقليد عن الاستجابة لمطالب التغيير، وفي خُطّة التفلّت من القواعد التي ضيعت الحزم والتدبير، وآل حالها إلىٰ العجز والانقطاع عن المسير.

ما لم يتم إعادة تشكيل المنهج وبناء الوعي تشكيلا وبناء يتناسبان مع سَعَةِ المشروع وسُمُوِّ الهدف ستبقىٰ في البحث العلمي مناطق تتقاطع مع تزييف الوعي، وهذا يبعثر الجهود ويُضعف الثمرة ويفتح المنافذ لمزيدٍ من التزييف وسرقة الجهودِ أو مصادرتها، وإذن فتحرير أرض البحث العلمي من هذه القيود علىٰ رأس أولويات البحث العلمي، لأن ذلك سيضمن سلامةَ الطريق ووضوحَ الهدف، وكذلك التطابقَ بين الوسطيةِ في الطرح والوسطية في الأداء بحسب ما تقتضيه المراحل، وهذا هو المطلوب لاستعادة الثقة بين جماهير الأمة والقيادة التي تنشد التغيير.

استثمار نتائج الأبحاث العلمية:

استثمارُ المُحَصَّلاتِ النهائية للبحث العلميّ أحدُ النتائج الهامّةِ لتحرير أرضية البحث العلمي من القيود، لأن المفترضَ أن تكون هذه المحصَّلاتُ خادمةً للمشروع الحضاري الإسلامي، فالأبحاث العلمية في جميع مجالاتها – وإن كانت تقدِّم خدمة للمجتمع الإنساني، وذلك من مقتضيات المشروع

الحضاري الإسلامي – إلا أن هذا وحده لا يكفي، وليس هو نهايةَ المطلوب، بل المتعيِّنُ توظيف نتائج البحث في خدمة المشروع الحضاري في أطواره المختلفة، وعلىٰ البحث العلمي أن يضع في أولوياته دراسةَ طرقِ تحقيق ذلك، وما هي المعيقاتُ دون تحقيقه سيان كانت من الداخل أو من الخارج، وما هي الحلولُ المقترحةُ لإزالتها، وما إهمال ذلك إلا كمثل من يُجهد نفسه في صناعة الدواء لمن يحتاج إليه ثم يتركه للعابثين، فلا ينتفع به محتاج ولا يَصِحُّ به سقيم.

ضرورة التفاعل والتوازن بين مكونات الإنسان والمجتمع والدولة:

ومن أولويات البحث العلمي أن يراعي في طرحه التفاعل والتوازن المطلوب بين مكونات الإنسان من عقل وروح وجسد باعتباره المكلَّف الرئيس بهذا المشروع، لأن هذا التفاعل والتوازن أصلٌ في بنية هذا المشروع علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع والدولة، ومن ثم فلا بد من حل الإشكالات التي طرأت علىٰ التفاعل والتوازن المطلوب الناتجة عن أسباب تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية ومعرفية وغيرها من الأسباب التي أضعفت التفاعل واختل بها التوازن.

وحدة الحياة في المشروع الحضاري الإسلامي:

فالمشروع الإسلامي قائم علىٰ اعتبار الحياة وحدةً واحدة لا تتجزأ، فلا يمكن أن يقوم علىٰ مبادئَ دخيلة تفترض الحياةَ منقطعـًا ما بين أجزائها من الصلات، أو علىٰ مبدأ يحسب حساب الصلة المادية فحسب، ودور البحث العلمي هنا أن يُجَلِّيَ هذه الوحدة، وأن يُظهر عمق ما بينَها من الصلة والترابط، وأن يظهر تميّزَ المشروع الإسلامي بهذا عن بقية المشاريع، وهذا يحتاج إلىٰ خطة مُحكمَةٍ مبنية علىٰ عمق النظر، ودقة الفهم، وسعة الأفق، وقدرة علىٰ استقراء قواعد الإصلاح الكلية قائمة علىٰ تراكم الخبرات واتساع المعارف.

القدر المشترك من الترابط بين الروح والعقل والجسد في المشروع الإسلامي:

ولا بد في بناء المنهج وصناعة الوعي من الاتفاق علىٰ حد أدنىٰ هو القدر المشترك الذي يقرره الإسلام لمشروعه الحضاري من الترابط بين مكونات العقل والروح والجسد في بنية الإنسان وبنية المجتمع وبنية الدولة، فبهذا القدر المشترك تُحلُّ مشكلةُ الثنائيات المتولدة عن ضعف التفاعل واختلال التوازن، وتتقرر علىٰ ضوئها طبيعة العلاقة بينها، بين الدين والثقافة، والدين والعلم، والدين والسياسة، والمادة والروح، ونحوها من الثنائيات التي تشكلت حولها منظومات فلسفية فكرية تغلغلت في جميع مناحي الحياة.

وبهذا القدر المشترك أيضا يمكن التخلص من آثار التخصُّصِ القافل الحاصلة من وُفودِ العلوم والمعارف إلينا مُشرَبةً بروح عقائد الأمم الأخرىٰ وفلسفاتها وثقافاتها، فليست وحدةُ الحياة = مثلا- في ثقافة تلك الأمم كما هي في المشروع الحضاري الإسلامي، ومن ثم ستكون درجة الترابط بين مجالات تلك العلوم والمعارف، وبين أبعاض الحياة وأجزائها بحسب فلسفات الأمم وثقافاتها.

توظيف الشرع لسائر العلوم والمعارف الإنسانية النافعة في خدمة مشروعه:

علىٰ البحثِ العلمي أن يضع في حسبانه بحث العلاقة بين الشرع وسائر أنواع العلوم والمعارف، ومسالكَ التطبيق العملي لأنواع تلك العلاقات، سواء في الدراسات النظرية والأكاديمية، أو في صناعة الفتوىٰ وتنزيل الأحكام، أو في ضروب الممارسات في الحياة العملية، وأهم ما يتعين فيه ذلك، المجالاتُ التي تتعلق بالمصالح الكلية للأمة، ومصالح المشروع الإسلامي الكبير، وما يلزم علىٰ ذلك من مناهج صناعة القرارات وضمان تنفيذها، وهذه المسائل الكبرىٰ لا يمكن إعطاؤها ما تستحقه إلا بتضافر جملة العلوم والمعارف مع قواعد الشرع ومقاصده، خاصة مع تداخل دروب الحياة وتشابكها،

ومع كثرة المؤثرات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في كل نازلة وحال، مع ما ينبغي من سرعة الاستجابة والتفاعل مع النوازل، استدراكا لعجلة الحياة المتسارعة، وإحرازا للريادة التي جُعِلَتْ للقائم علىٰ المشروع شرعا وقدرا، وهذا لا يصلح معه الاكتفاء ببادئ النظر، ولا الاعتماد علىٰ الظواهر وحدها، ولا الاجتزاءُ ببعض العلوم والمعارف عن بعضها الآخر، ولا الاستغناءُ بصاحب تخصص وإن اتسعت معارِفُهُ، فلا يسع الفقيه المُجْتَهِدَ اليومَ - اجتهادا فرديا أو جماعيا- أن يظل في معزل عن العلوم والمعارف الإنسانية من تاريخ وسياسة وإدارة واجتماع واقتصاد وغير ذلك من العلوم التي يجمعها اسم (هندسة بناء الأمة والدولة)، ولا عن العلوم التطبيقية التي هي من أدوات هذه الهندسة الكبرىٰ، وكما أن المتخصص في شيء من هذه العلوم والمعارف سيظل قاصرا عن توظيفها في خدمة المشروع الحضاري الإسلامي ما دام في معزل عن فهم قواعد الشرع وكلياته ومقاصده، فكذلك الفقيه يظل قاصر الآلة ضعيف الأثر ما دام في معزل عن فهم قواعد هذه العلوم وإدراك كلياتها، قاصر اليد عن توظيفها في الخطط العمرانية لمراحل المشروع الكبير.

أهمية المبادرة في البحوث والدراسات:

ولا يصح من البحث العلمي أن يبقىٰ حبيس معالجة الإشكالات فحسب، بل لا بد أن يعنىٰ بالدراسات التي تنقله إلىٰ مقام المبادرة والسبق، وتستشرف مستقبل الإنسان في ظل مشروع العمران الإسلامي للكون، ويلزم علىٰ هذا تقريبه المشروع إلىٰ الأمم الأخرىٰ، بكل لسان مشروعٍ تعيه تلك الأمم، من عقل ومنطق وحكمة تبين حاجة الإنسان إلىٰ هذا الدين ومشروعه العظيم، وأنه كفيل بحل أزمات البشرية كلها، أفرادا ومجتمعات وأمما ودولا.

جملة المطلوب تخطيطا ومنهجا:

ضروريٌّ في جملة القول الوعي الفردي والجمعي بالمشروع وخططه واستراتيجياته وأهدافه، وما يقتضيه ذلك من تقسيمِ المهمات وتوزيعِ الأدوار، مع العنايةِ باستثمار الجهود وتوجيهها نحو الهدف، واستدامةِ التقييم ومراقبةِ الأداء، ومراعاةِ الكليات وتجنبِ الإغراق في التفاصيل إلا بالقدر الذي يحَفّزُ المسيرة، ولا يُتناسىٰ معه الهدف ولا تضيع معه معالم الطريق، وهذه الجملة الأخيرة من الثغرات المهمة التي ينبغي أن يوليها البحث العلمي عناية ونظرا وتمحيصا.

ضرورة المحافظة علىٰ هوية الأمة:

وقد نبهت في مقال سابق بعنوان: (من المهم في البحث العلمي معرفة الجذور الأيديولوجية للمصطلحات العلمية الوافدة) علىٰ أن المحافظة علىٰ هُوِيّة الأمة علىٰ رأس أولويات البحث العلمي فلا بد من تحرير كثير من المصطلحات الوافدة التي جاءت محمّلةً بفلسفات واضعيها فتغلغلت إلىٰ العقيدة والفكر والمنهج، وسرت في روح الأمة علىٰ حين ضعف في بعض خطوات المسير.

مباحث ضرورية تكمل ما سبق:

(استراتيجيات إدارة الأزمات في الإسلام)، و (خطة علم العمران البشري في التشريع الإسلامي)، و(التذوق الجمالي في الشرع الإسلامي)، و(هندسة بناء الأمة والدولة، التخصص العلمي الضروري) و(ضرورة تفكيك المفاهيم وإعادة بنائها)، و(الكمال العلمي المعرفي وتكامله)، كل هذا لا بد أن يتصدر قائمة أولويات البحث العلمي، وجميعه مما لا يسعُ خطةَ الإصلاح إهمالُه لأنه من أصول المشروع الإسلامي الكبير، وجميعه مقالات مكتوبة تكمل هذا الموضع وتضيء بعض جوانبه، فليرجع إليها من شاء الاستزادة، وبالله وحده التوفيق.